في أول زيادة منذ الأزمة المالية العالمية

عقاريون : أسعار الإيجارات في أبوظبي ارتفعت 15 في المئة خلال 2013

ارتفعت أسعار الإيجارات في أبوظبي خلال العام الماضي بمتوسط 15 في المئة، وذلك بعد 3 سنوات من التراجع، مدفوعة بزيادة ملحوظة في الطلب، لاسيما بعد صدور القرار الخاص بإلزام موظفي الجهات الحكومية بالعاصمة بالسكن داخل الإمارة، فضلا على إلغاء الزيادة الإيجارية السنوية المحددة بـ5 في المئة في نوفمبر.

وقال عقاريون إن عام 2013 يعد مؤشرا على بدء تعافي القطاع العقاري بالعاصمة، بعد فترة من التباطؤ تأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية، متوقعين أن يشهد العام الحالي عودة الكثير من المستثمرين إلى السوق العقارية.

وبلغت أسعار الإيجارات في أبوظبي ذروتها عام 2008، فيما بدأ المؤشر بالتراجع تدريجياً خلال الربع الأخير من 2009، مواصلا انخفاضه خلال أعوام 2010، و2011، و2012، قبل أن يعكس اتجاهه إلى الصعود بداية من الربع الثاني من العام الماضي.

وأرجع حسين صالح العولقي رئيس مجلس إدارة شركة سانيو الخليج للاستثمارات العقارية ارتفاع أسعار الإيجارات في أبوظبي خلال العام الماضي، إلى زيادة معدلات النمو العام بمختلف القطاعات الاقتصادية في الإمارة.

وأوضح أن توالي تنفيذ العديد من المشاريع الحكومية سواء في مجالات البنية التحتية، أو الإنشاءات أو القطاع النفطي، أسهم في توفير وظائف جديدة، ما أدى لمزيد من الطلب على المساحات السكنية والمكتبية والصناعية بالإمارة، مشيرا إلى أن زيادة الرواتب في بعض القطاعات أدت كذلك إلى دعم سوق الإيجارات.

وأظهر تقرير صادر مؤخرا عن «المزايا القابضة» أن أسعار إيجار الشقق السكنية بأبوظبي ارتفعت بنسبة 7 في المئة، والفيلل بنسبة 3 في المئة خلال عام 2013 مقارنة بمستواها خلال عام 2012، موضحا أن بعض التقارير العقارية أشارت إلى تسجيل ارتفاعات وصلت إلى 45 في المئة على بعض المواقع على أساس سنوي، رغم توافر الشقق السكنية المعدة للتأجير، إضافة إلى دخول آلاف الوحدات الجديدة إلى السوق. وقال مسعود العور رئيس مجلس إدارة شركة تسويق للاستثمار والتسويق العقاري إن العام الماضي شهد بداية التعافي بسوق العقارات في أبوظبي، بدعم من سياسات عقارية تعزز الثقة في السوق، فضلا على الدعم الحكومي القوي لمختلف القطاعات.

وارتفعت أسعار الإيجار للشقق السكنية بنسبة 7.7 في المئة خلال شهر أكتوبر الماضي، مقارنة بأكتوبر عام 2012، بحسب مؤشر أسعار العقارات السكنية في الإمارات، الصادر عن شركة «ريدن دوت كوم» مؤخرا، كما ارتفعت أسعار إيجارات الفيلل بنسبة 3.1 في المئة خلال ذات الفترة.

وتوقع العور زيادة معدلات النمو بالقطاع العقاري خلال العام الحالي، فضلا على مواصلة الارتفاع بسوق الإيجارات، لاسيما بعد صدور قرار المجلس التنفيذي بأبوظبي مؤخراً بشأن إلغاء تحديد السقف السنوي لزيادة الإيجار.

بيد أنه أكد بقاء التباين في الإيجارات بالعاصمة، مع ارتفاع مستويات الطلب في مناطق شاطئ الراحة والسعديات وجزيرة الريم والكورنيش.

وكشفت دراسة حديثة أعدتها شركة «تسويق» أن العائد على الاستثمارات العقارية في الإمارات يتراوح بين 9 في المئة و12 في المئة سنويا، ليشكل عامل جذب أساسي للمستثمرين المحليين والدوليين، موضحة أن مساهمة القطاع العقاري الإماراتي في إجمالي ناتج الدخل القومي للدولة، تصل إلى 111.4 مليار درهم بنهاية العام 2013، بينما يتوقع أن ترتفع إلى 118 مليار درهم بنهاية العام 2014.

وأكدت الدارسة توجهات النمو الإيجابية في القطاع العقاري بأبوظبي، والتي تتسم باستقرار وتعافي الأسعار في مجالات معينة بفضل الكشف عن مجموعة من المشاريع الضخمة، ومنها مشاريع بقيمة 246 مليار درهم في المنطقة الغربية، مما سيكون له أثر إيجابي بالغ على القطاع.

عقارات في مدينة أبوظبي

السكن بأبوظبي

بدوره، قدر سلطان الحوسني مدير عام شركة الصياد العقارية ارتفاع أسعار الإيجارات في أبوظبي خلال العام الماضي بنحو 15 في المئة، مقارنة بعام 2012، مرجعا ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في الطلب مع انتقال مستأجرين للسكن في أبوظبي، تنفيذا لقرار إلزام موظفي الجهات الحكومية بالعاصمة بالسكن داخل الإمارة، بداية من شهر سبتمبر الماضي.

ويزيد عدد الموظفين العاملين في حكومة أبوظبي، الذين يقطنون خارج الإمارة، على 10 آلاف موظف، والزمهم القرار الصادر في شهر سبتمبر 2012 بالسكن داخل الإمارة، خلال عام، حيث نص القرار على قصر صرف بدل السكن على القاطنين داخل العاصمة فقط، اعتبارا من سبتمبر 2013.

وأضاف الصياد أن صدور بعض القوانين المنظمة للسوق العقارية في أبوظبي مؤخرا أسهم أيضا في ارتفاع أسعار الإيجارات، موضحا أن نظام «توثيق» العقود الإيجارية أدى لانخفاض الطلب على الوحدات غير النظامية، ومن ثم توجه كثير من المستأجرين للوحدات النظامية التي يمكن توثيق عقودها، وهو ما أدى لارتفاع أسعار إيجارات هذه الوحدات.

وبلغ عدد العقارات التي تم تسجيل بياناتها واعتمادها في نظام توثيق العقود الإيجارية الذي أطلقته بلدية مدينة أبوظبي في نوفمبر 2011 بهدف تنظيم السوق العقاري في مدينة أبوظبي، 16 ألفا و48 عقارا تشمل البنايات التجارية والسكنية والفيلل ومجمعات الفلل السكنية، فيما بلغ عدد الوحدات التي تم تسجيلها في نظام توثيق من قبل المؤجر 182.9 ألف وحدة.

وبلغ عدد العقود الإيجارية التي تم تسجيلها في نظام توثيق حتى نهاية أكتوبر الماضي 159.7 ألف عقد، وبلغ عدد الشركات العقارية التي تستخدم برنامج توثيق الإلكتروني أكثر من 506 شركات في مدينة أبوظبي.

ويشترط توثيق عقود الإيجار للحصول على خدمات دوائر محلية في إمارة أبوظبي مثل «التنمية الاقتصادية»، و«مواقف» وهيئة المياه والكهرباء، والإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب، ودائرة القضاء.

ويهدف نظام توثيق إلى تكوين قاعدة بيانات موحدة عن جميع الوحدات «السكنية والتجارية والصناعية» وعمل الإحصائيات الدقيقة بمختلف أنواعها وتوحيد نماذج العقود الإيجارية والشروط الخاصة به وحصر مخالفات البناء، والحد من المشاكل بين الملاك والمستأجرين والحد من التحايل غير القانوني.

الزيادة السنوية

من جهته، أشار الخبير العقاري عوض الكريم محمد إلى أن صدور قرار المجلس التنفيذي بشأن إلغاء الزيادة السنوية وإلغاء تمديد العقود الإيجارية، كان له دور في مواصلة ارتفاع أسعار الإيجارات نهاية العام الماضي، مع توجه بعض ملاك البنايات القديمة لزيادة أسعار الشقق السكنية المؤجرة منذ عدة سنوات بأسعار منخفضة.

وألغى قرار المجلس التنفيذي تمديد عقود الإيجار اعتبارا من 10 نوفمبر الماضي، كما ألغى المادة الخاصة بتحديد سقف الزيادة السنوية في الأجرة المحددة في عقود الإيجار، والواردة في المادة 16 من القانون رقم 20 لعام 2006 وتعديلاته، والبالغة 5 في المئة.

واستدرك عوض الكريم بالقول إن إلغاء الزيادة السنوية لم يكن السبب الوحيد لزيادة أسعار الإيجارات خلال عام 2013، إذ بدأ منحنى ارتفاع الأسعار منذ الربع الثاني من العام الماضي، بعد فترة من التراجع بدأت عام 2009، واستمرت خلال أعوام 2010، و2011، و2012.

ولفت تقرير لشركة «إستيكو» للخدمات العقارية مؤخرا إلى أن سوق الإيجارات شهدت نموا بنسبة تتجاوز 20 في المئة في الربع الثالث من العام 2013 في الكثير من المناطق مقارنة بالفترة ذاتها في 2012، مشيرا إلى أن قرار عودة موظفي الحكومة للسكن في أبوظبي أسهم في ارتفاع أسعار الإيجارات. وأظهر التقرير أن مشاريع المباني السكنية الجديدة في مناطق مثل شاطئ الراحة والريف وجزيرة الريم تمثل مناطق جذب بالنسبة للمنتقلين من دبي للسكن في أبوظبي مقارنة بالمناطق القديمة. وارتفعت أسعار الإيجارات في مناطق حدائق الجولف وشاطئ الراحة وحدائق الراحة بنسبة 3 في المئة، و5 في المئة، و8 في المئة على التوالي في الربع الثالث من العام 2013 مقارنة بأسعار الفترة ذاتها من العام 2012، في حين ارتفعت الأسعار بنسبة 14 في المئة بالنسبة لفلل الريف.

وذكر التقرير أن أسعار إيجارات الشقق الفاخرة في جزيرة أبوظبي والمناطق الجديدة مثل مارينا سكوير والخالدية والبطين ارتفعت بمعدل 20 في المئة في الربع الثالث من 2013 مقارنة بالفترة نفسها من 2012. وارتفعت أسعار تأجير الفلل بمشروع الريف بنسبة 14 في المئة، وفي حدائق الراحة بنسبة 8 في المئة، وشاطئ الراحة 5 في المئة، وحدائق الجولف 3 في المئة، فيما ارتفعت أسعار التأجير بمدينتي خليفة «أ» و«ب» بنسبة 20 في المئة خلال الربع الثالث من العام 2013، مقارنة بالربع الثالث من العام 2012، بحسب التقرير.

العقارات النوعية

من جانبه، أوضح حسين صالح العولقي أن ارتفاع أسعار الإيجارات في أبوظبي خلال العام الماضي يكاد يقتصر على العقارات النوعية، والتي تتميز بتوافر الخدمات المتميزة مثل مواقف السيارات الداخلية وخدمات الأمن والسكرتارية، فضلا عن الخدمات الترفيهية مثل حمامات السباحة والصالات الرياضية.

وأشار تقرير صادر عن شركة «سي بي آر إي» للاستشارات العقارية مؤخرا إلى أن المشاريع السكنية الحديثة شهدت معدلات استئجار عالية نسبيا، وعزا ذلك إلى التشطيبات عالية الجودة والإطلالة على الواجهة البحرية وتشكيلة المرافق والمزايا الواسعة، بما يعكس استمرار الطلب على العقارات السكنية الراقية في العاصم. وظلت مشاريع التطوير الرئيسية حول شاطئ الراحة وجزيرة السعديات تمثل النقاط الساخنة للمساكن الفاخرة، وبلغ متوسط تأجير الوحدات المؤلفة من غرفتين في سانت ريجيس ما بين 168 و192 ألف درهم سنويا، في حين تبدأ الوحدات المماثلة داخل أبوظبي، مثل تلك الموجودة في أبراج الاتحاد من 135 ألفا سنويا، بحسب التقرير.

وأوضح العولقي أن ارتفاع الطلب على العقارات ذات الجودة العالية يقلل من فرص حدوث زيادات كبيرة في إيجارات المباني القديمة، مستبعدا إمكانية استغلال ملاك هذه البنايات لرفع أسعار الإيجارات بعد إلغاء الزيادة السنوية الإيجارية المحددة بـ5 في المئة وإلغاء تمديد العقود الإيجارية. وأظهر بحث أجرته مؤسسة «كلاتونز» العالمية للاستشارات العقارية مؤخراً أن أسعار الإيجارات في أبوظبي شهدت ارتفاعا بنسبة 1 في المئة خلال الربع الأخير لعام 2013 فيما كانت النسبة 4.5 في المئة خلال الربع الثاني من العام.

تطور مشاريع «كابيتال سنتر»

أشار حسين العولقي إلى ارتفاع معدلات التأجير في المشاريع التي تتولى تطويرها شركة سانيو الخليج للاستثمارات العقارية، مشيرا إلى تأجير أكثر من 60 في المئة من مشروع البرج الدولي، والذي تم تسليمه عام 2012، بمنطقة أرض المعارض في أبوظبي، وذلك بسبب ارتفاع جودة البرج وتوفر العديد من الخدمات. ويتألف البرج من 42 طابقاً، توفر 41 ألف متر مربع «440 ألف قدم مربعة»، بمواصفات دولية من الدرجة الأولى، مع أرضيات مرفوعة، وأسقف مجهزة ومكاتب تتراوح مساحتها بين 100 و1750 مترا مربعا «طابق كامل».

«ساكسو بنك» : مصنعو العالم يدفعون النمو العالمي خلال 2014

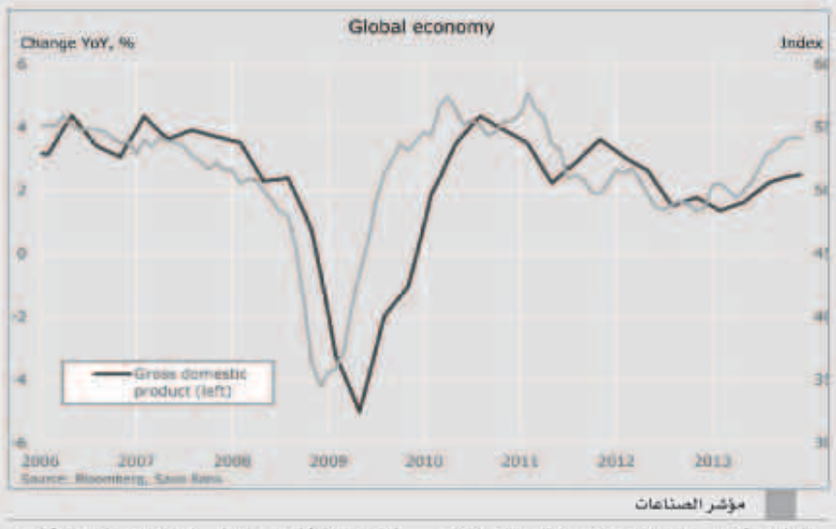

مؤشر الصناعات

قال رئيس استراتيجيات الاقتصاد الكلي في بنك ساكسو مادس كويفويد تشير النظرة الأولية على أداة تتبع بي أم آي العالمية خاصتنا إن مصنعي العالم قد ضاعفوا نشاطهم. كان هذا متوقعا من أجل التحول إلى نمو عالمي إجمالي أعلى بما يتناسب مع توقعات العام 2014.

وأضاف تقف أداة تتبع التصنيع العالمية خاصتنا عند 54.2 في ديسمبر، وهي لم تتغير من نوفمبر ولكنها من ناحية أخرى الأعلى في أكثر من سنة والذي يدل على نمو نشاط الاقتصاد لدى المصنعين حول العالم. على الرغم من تأخر دولتين عن اصدار تقارير ديسمبر حتى الآن، إلا أن الدول الرئيسية كالولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين قد أصدرت تقاريرها بالفعل ويشير التوجه بما لا يدع مجالا للشكل على نمو أقوى في الاقتصاد العالمي.

تبقى الاختلافات الاقليمية مع ا«لاقتصادات القديمة: كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة قريبة من الارتفاعات الدورية وتحسنت منطقة اليورو بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة من 48.8 في منتصف عام 2013 إلى 52.7 بعد ذلك بستة أشهر. تعاني الصين من ناحية أخرى للخروج من نطاق 50 إلى 51 والذي علقت فيه منذ أكثر من عام. وتباطؤ النمو في الصين لا يمثل مشكلة للصين وحدها. تعاني استراليا تحديداً كنتيجة لذلك مع قراءة وصلت إلى 47.6 في ديسمبر ودلت مرتين خلال اثنا عشر شهراً على التوسع «أي فوق 50».

يضاعف المصنعون الانتاج ولكن هل سينتهي المطاف بهذه الانتاج للركود على رفوف الشركات دون أن يباع؟ لا، ستتم زيادة الطلب هناك من قبل الولايات المتحدة حيث سيرتفع إنفاق المستهلك نتيجة لتأثير الضرائب الأعلى والاستهلاك العام الأقل مع انتهاء عام 2013. زد على ذلك، في حين يجري تقليص المديونية في منطقة اليورو ومعدل البطالة قريب من أعلى معدلاته فإن الرياح الاقتصادية المعاكسة بدأت تهدأ. ساهمت اجراءات التقشف القاسية المفروضة في منطقة اليورو في تضييق الحجم والنطاق والذي يحمل في طياته حركة اجمالية بطيئة في الطلب المحلي بعد سنوات من التراجع الحاد.

الذهب يتراجع مع ارتفاع الأسهم وتفاؤل المستثمرين بالنمو الأمريكي

تراجع أسعار الذهب الخام

«رويترز» : تراجع سعر الذهب للجلسة الثانية على التوالي امس مع ارتفاع أسواق الأسهم وسط تفاؤل بالنمو الاقتصادي الأمريكي وهو ما أضعف جاذبية الذهب كملاذ آمن.

وتأثرت الأسعار ببيانات أظهرت انخفاض العجز التجاري الأمريكي إلى أدنى مستوى في أربع سنوات في نوفمبر إذ ارتفعت الصادرات إلى مستوى قياسي ولم ترتفع تكاليف الواردات بفضل انخفاض أسعار النفط. ودفعت هذه البيانات – وهي الأخيرة في سلسلة تظهر تحسن العوامل الاقتصادية الأساسية – خبراء الاقتصاد إلى ترقب تسجيل معدل نمو أقوى بكثير مما كان متوقعا في الربع الرابع. وقال الكسيس جاراتي الخبير الاقتصادي لدى هايتونج إنترناشونال ريسيرش في هونج كونج «سيواصل الاقتصاد العالمي استقراره في الأشهر القليلة المقبلة لذلك لن نرى تسارعا يذكر في الأسعار.»

ومع تحسن الاقتصاد وارتفاع الأسهم يقل الطلب على الذهب الذي يعتبر استثمارا بديلا.

وقال جاراتي إن أسعار الذهب ستنخفض في النصف الأول من العام لكنها قد تستقر في النصف الثاني مع تحسن العوامل الأساسية.

وتراجع الذهب في السوق الفورية 0.2 في المئة إلى 1228.60 دولارا للأوقية «الأونصة» بحلول الساعة 0737 بتوقيت غرينتش منخفضا للجلسة الثانية على التوالي بعد صعود استمر خمسة أيام.

وارتفعت الأسهم الأسيوية بفعل بيانات التجارة الأمريكية بينما جرى تداول الدولار قرب أعلى مستوياته في شهر.

وهبطت الفضة 1.01 في المئة إلى 19.66 دولارا للأوقية ونزل البلاتين 0.4 في المئة إلى 1405.1 دولار للأوقية وانخفض البلاديوم 0.37 في المئة إلى 735.75 دولارا للأوقية

1.4 مليار درهم قيمة المعاملات البينية في 10 سنوات

الإمارات توقع اتفاقية تعاون جمركي مع المالديف لتيسير التجارة

وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة في الهيئة الاتحادية للجمارك، وجمهورية المالديف، ممثلة في الجمارك المالديفية، مؤخرا اتفاقية التعاون الفني للمساعدات الجمركية بين البلدين بالأحرف الأولى. وبحسب بيان صحافي أمس، تم توقيع الاتفاقية في العاصمة المالديفية مالي، خلال زيارة الوفد الإماراتي إلى جمهورية المالديف لبحث سبل التعاون الجمركي. وقع الاتفاقية سعود سالم العقروبي، مدير إدارة العلاقات الدولية بالهيئة، ومحمد كمال، نائب مدير عام جمارك المالديف، بحضور عدد من المسؤولين بجمارك البلدين.

وقال خالد علي البستاني، مدير عام الهيئة الاتحادية للجمارك بالإنابة، إن توقيع اتفاقيات التعاون الفني للمساعدات الجمركية مع الشركاء التجاريين للدولة يأتي في إطار حرص الهيئة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية وحماية أمن المجتمع وتيسير التجارة وتعزيز التعاون مع العالم الخارجي.

وأشار إلى حرص الهيئة على تعزيز علاقات التعاون مع الشركاء التجاريين وتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد من خلال خطة استراتيجية لبناء قدرات الهيئة ووضع علاقات الشراكة التجارية في أطر مؤسسية قانونية، تتمثل في الاتفاقيات الثنائية في مجال التعاون الفني الجمركي، بما يضمن تبادل الخبرات والمعلومات بين الطرفين.

وأوضح البستاني أن الهيئة تستند في خطتها لتحسين العلاقة مع الشركاء الدوليين إلى موقع الإمارات كمركز تجاري عالمي يملك علاقات التجارية قوية مع معظم دول العالم، وتحرص الهيئة في هذا المجال على توقيع اتفاقيات للتعاون تتناسب مع مكانة الدولة في خريطة التجارة العالمية.

وأضاف أن الإمارات ترتبط بعلاقات تجارية وثيقة مع جمهورية المالديف، وتتميز تلك العلاقات بالنمو التجاري المتزايد في ظل تنامي العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، مشيرا إلى أن المالديف تعد من الشركاء الاستراتيجيين للدولة، وتسهم الاتفاقية في تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وتعزيز التدفقات التجارية بينهما.

وقال سعود سالم العقروبي، مدير إدارة العلاقات الدولية بالهيئة، إن الاتفاقية توفر أساسا قانونيا للتعاون والتواصل المباشر بين السلطات الجمركية في البلدين، وتمنح الفرصة لتبادل المعلومات، واتخاذ خطوات مشتركة في مجال مكافحة التهريب وانتهاك القواعد الجمركية، وتبادل أفضل الخبرات، وتطبيق أنشطة تعليمية مشتركة. وتوقع أن تساهم الاتفاقية في إزالة معوقات التجارة بين البلدين من خلال تبادل المعلومات والخبرات حول الإرساليات والسياسات الجمركية والتدريب في مجال الإجراءات الجمركية والتفتيش والمعاينة.

وقال إن الاتفاقية مع المالديف تساهم في تبادل الخبرات وتعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة حركة التجارة بين البلدين، فضلا على حماية المجتمع من الممارسات التجارية غير السليمة عن طريق تبادل المعلومات حول الإرساليات الجمركية المتبادلة بين البلدين.

وذكر سعود العقروبي أن حركة التجارة البينية بين البلدين شهدت تطورا خلال الفترة من 2003 وحتى نهاية 2012، حيث بلغت قيمة التجارة بين البلدين 1.4 مليار درهم، مشيرا إلى أن المالديف تمثل إحدى وجهات السلع الإماراتية في بند الصادرات وإعادة التصدير، إذ بلغت قيمة الصادرات وإعادة التصدير 1.4 مليار درهم، في حين بلغت قيمة واردات الدولة من المالديف 14 مليون درهم فقط خلال الفترة المذكورة.

جانب من الاجتماع بين الوفد الإماراتي وجمارك المالديف

الوليد بن طلال الأول في قائمة «أقوى 500 شخصية عربية تأثيراً لعام 2013»

صُنف الوليد بن طلال رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة في المرتبة الأولى لقائمة «أقوى 500 شخصية عربية تأثيرا لعام 2013م» التي تنشرها مجلة أرابيان بيزنس في نسختيها العربية والإنجليزية.

وجاء في النسخة العربية من المجلة «استمر الأمير الوليد بن طلال في صدارة قائمة أقوى الشخصيات العربية لهذا العام وذلك نتيجة طبيعية لحضوره القوي عربيا ودوليا».

ويعرف عن الأمير الوليد باهتمامه باستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة، تماشيا مع توجهاته التجارية والاقتصادية مما أكسبه شهرة عالمية حقيقية، وقد ساهم فكر الأمير الوليد التقدمي وشبكة علاقاته الهامة والنشطة مع قادة العالم ومتخذي القرار ورجال الأعمال في وضع اسم الأمير الوليد وشركة المملكة القابضة في مصاف الشركات العالمية، بالإضافة إلى النجاح التجاري والاستثماري فإن الأمير الوليد بن طلال نشط أيضا في مشاريع المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري والإنساني بتبرعات ومبادرات من خلال مؤسسات الوليد بن طلال الخيرية والإنسانية التي يرأسها سموه لخدمة المجتمع والمشاريع التنموية في المملكة وحول العالم.

الأمير الوليد بن طلال

بنك الرياض يوزع 2.1 مليار ريال على المساهمين

أعلن بنك الرياض توزيع أرباح بواقع 0.8 ريال لكل سهم عن النصف الثاني من العام الماضي 2013، وذلك بناء على توصية الجمعية العامة، وبهذا يصل إجمالي الأرباح الموزعة عن عام 2013 مبلغ 2175 مليون ريال، بواقع 1.45 ريال للسهم الواحد، تمثل 14.5 في المئة من قيمة السهم الأسمية، وستكون أحقية الأرباح لمساهمي الشركة المسجلين لدى مركز إيداع الأوراق المالية «تداول» بنهاية تداول انعقاد الجمعية العامة والتي سيعلن عنها لاحقاً.